ما موقفها من التقرير الرسمي حول المفقودين؟
 :لجنة أهالي المخطوفين تدعو النواب لمساءلة الحكومة
2005\10\13-0001a-2

السفير
2005/10/13 local

لجنة أهالي المخطوفين تدعو النواب لمساءلة الحكومة:
ما موقفها من التقرير الرسمي حول المفقودين؟

منعت القوى الأمنية وفداً من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين من دخول مجلس النواب أثناء انعقاد الهيئة العامة، امس، من أجل تسليم رسالة تطالب المجلس النيابي بتحمّل مسؤولياته تجاه قضية المخطوفين والمفقودين. وسلّم الوفد في الخارج نسخة عن هذه الرسالة الى عضو كتلة تيار المستقبل غنوة جلول وعضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب أمين شري اللذين وعدا بإثارة الموضوع في جلسة مقبلة.

وهنا نصّ الرسالة: «نحن إذ نعبر عن أمل بالنظام الجديد، نكاشفكم في الوقت نفسه بمخاوفنا العميقة إزاء استمرار الصمت المفجع حيال قضيتنا. فالبيان الوزاري الذي حملكم إلى إعطاء الثقة للحكومة، أعار التفاتة جدّ خجولة إلى قضية الأسرى في سجون العدو الإسرائيلي، والى قضية المعتقلين في السجون السورية، فيما بقي خلوا من أي إشارة إلى المخطوفين والمفقودين داخل الأراضي اللبنانية.

فكيف لا نخشى والحالة تلك أن تكون سياسة الحكومة وتوجهاتها مستمرة على إخفاء الحقائق وعدم مواجهتها والتملّص من مسؤولية ملّف يقفل دائماً قبلما يفتح مع إلقاء المسؤوليات على الآخرين، فقط الآخرين (سوريا وإسرائيل) تجنباً لأي محاسبة أو حتى نقد ذاتي.

إن شعار المصالحة الوطنية بغية طي ملّف الحرب شعار جميل لكن دون مضمون إذا كان الهدف الأوحد السماح للمرتكبين بتولي مناصب عامة، مع الإمعان في قهر الضحايا وتهميشهم؛ ونحن إذ نؤكد على إصرارنا الكامل على ضرورة ممارسة أنواع الضغط كافة على العدو الإسرائيلي وأيضا بتفعيل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة أملاً بمعرفة مصير المفقودين والإفراج عن الأحياء منهم، نؤكد، وبالعزم نفسه، أن المخطوفين والمفقودين هم بشر متساوون في الحقوق، لا مجال للتفريق أو التمييز بينهم أياً تكن هوية الجهة المسؤولة عن خطفهم أو اعتقالهم أو إخفائهم قسرياً. فشرط العدالة أولا المساواة، ونقيضها الانتقائية وفقا لهوية الضحية أو المرتكب.

ومن هذا المنطلق، أملنا أن يكون هذا المجلس منبرا لقضية غالبا ما أريد كبحها، فتسألون الحكومة بالنيابة عنا جميعا في جلسة المساءلة المقبلة: هل للحكومة أي سياسة في شأن المفقودين، كل المفقودين دون تمييز؟ وبشكل خاص، ما هو موقفها من تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين ولا سيما بعدما تم نشر مسودته منذ ٢٧ نيسان ٢٠٠٥ بمبادرة مشكورة من نقابة المحامين؟ وما هي الخطوات التي تنوي القيام بها لإيجاد حلول عادلة لقضاياهم، سواء فقدوا في لبنان بفعل جهات لبنانية، أم في إسرائيل وسوريا؟ وما هي الخطوات التي تمّ إنجازها بعد تعيين اللجنة اللبنانية السورية؟ وبشكل أعم هل للحكومة أي سياسة بشأن إحقاق المصالحة على أساس الإنصاف، وعلى نحو يرد الاعتبار للضحية، تيمّناً بأشقائنا في المغرب؟».

وختمت اللجنة رسالتها بالآتي: «إن وطننا المركّب أمام حل من حلين: إما يقيم العدالة سيداً وحكما، فيسلم

ما موقفها من التقرير السعودي حول المفقودين؟
 لجنة أهالي المخطوفين تدعو النواب لمساءلة الحكومة

2005 10 13 - 0001b - 2

ويزدهر وإما يبقى مذعناً للقوة، اذاً للمحاصصة والمجاملة فيما بين الأقوياء، فيبقى عرضة لكل ريح>>.

... الى منتدى الحوار

المنتـدى

الصفحة الأولى| أخبار لبنان| عربي ودولي| اقتصاد| ثقافة

رياضة| قضايا وآراء| الصفحة الأخيرة| صوت وصورة

©٢٠٠٥ جريدة السفير